



## تقديم

يأتي العدد الرابع من النشرة نصف السنوية ليسلط الضوء على أهم الإنجازات التي قامت بها المؤسسة خلال الشهور الستة الماضية، لتطع أصدقاءها وشركاءها على أهم إنشطتها وإنجازاتها.

## النشرة نصف السنوية - العدد الرابع ( تموز - كانون أول 2018 )

شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان تبدأ مشوارها برصد وتوثيق الانتهاكات في القدس والخليل وغزة

اختتمت "مفتاح" المرحلة التحضيرية في تمكين شبكة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، التي قامت المؤسسة بتشكيلها، من رصد وتوثيق الانتهاكات. يأتي هذا توجياً لجهود جماعية تحورت حول تشكيل شبكة الشباب المدافعين، وبناء قدراتهم، وتحديد المواقف التي سيتم التركيز عليها، وتطوير الأدوات التي من شأنها أن تمكنهم من رصد وتوثيق الانتهاكات، واختيار المؤسسات المستضيفة كشريك استراتيجي في جملة التدخلات التي سيتم تنفيذها خلال السنين القادمتين. وفي هذا الإطار، تم التركيز على اختيار 37 مدافعاً من القدس والخليل وقطاع



غزة، فتيات وشبان فاعلين في مجتمعاتهم ويتمنّون بالرغبة والشفق للدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين. سيتم التركيز في الصفة الغربية على موضوعات الحبس المنزلي، وظروف الغرف الصحفية، ومعيقات الوصول إلى المدارس، والمنهاج في إطار الحق في التعليم، وعلى جوانب المنهاج، والحق في العبادة والوصول إلى الأماكن الدينية، والتضييق على ملاحقة المؤسسات العاملة في مجال الثقافة، وفرض القيود على توسيع وترميم المحلات في إطار الحقوق الثقافية المرتبطة بالهوية الوطنية الفلسطينية. وفي الجانب المتعلق بقطاع الخدمات الصحية في إطار الحق في الصحة، إلى جانب استهداف المزارعين والصيادين وضمان حقوقهم في إطار الحق في العمل.

لقد جاء اختيار التركيز على هذا الجملة من الحقوق بناءً على نتائج بحث مسحي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية والدولية التي تعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات في القدس، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة. بحيث قامت "مفتاح" بتحديد الحقوق التي يتم انتهاكها في مناطق التدخلات المستهدفة، إلى جانب الحقوق التي تقوم المؤسسات الفلسطينية والدولية برصد وتوثيق انتهاكها. وجاءت هذه الجهود في سياق تعزيز تضافر الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني، تفادياً لتكرار التدخلات والنتائج، وتوسيع قاعدة الحقوق التي يتم تسليط الضوء على انتهاكها.

تنفيذ سلسلة لقاءات من على المنابر الدولية في جنيف ونيويورك وبروكسل لإعلاء صوت النساء وتسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في المناطق المصنفة (ج) وفي القدس



نفذت مؤسسة "مفتاح" خلال النصف الثاني من 2018 عدداً من اللقاءات محلياً ودولياً، تناولت نقاشات مكثفة حول قضايا النساء الفلسطينيات في إطار أجندات المرأة والأمن والسلام ارتباطاً بالقرار الأممي 1325. حيث كانت "مفتاح" قد شاركت بعض الحقائق والبيانات التي تشير بشكل واضح إلى الانتهاكات المستمرة التي تمارس بحق النساء الفلسطينيات في المناطق المصنفة "ج" والقدس، إذ دلت تلك الحقائق على حجم العنف الذي يمارس بحق الفلسطينيين في هذه المناطق، وبالتركيز على العنف الممارس على النساء نتيجة سياسة الاحتلال الإسرائيلي، من هدم المنازل والتلوّح الاستيطاني والتهجير القسري للفلسطينيين وانعكاس هذه السياسات والممارسات على الحياة اليومية للنساء وزيادة الأعباء على كاهلنهن، كنتيجة لنقص الخدمات المرتبطة بدورهن الإيجابية والإنتاجية؛ الماء أو الكهرباء أو السكن، إضافة إلى انعدام الخدمات الصحية وضعف الموارد الاقتصادية والحد من حرية الحركة والتقلل.

كما تم تسليط الضوء على قضايا النساء الفلسطينيات في القدس وبالتركيز على قضية الهوية والإقامة، حيث تعاني المرأة الفلسطينية من الملاحقة من قبل الحكومة الإسرائيلية والتهديد الدائم بالحرمان من حقوقها كمواطنة مقدسية أو التهديد بها، إما بسبب الزواج من فلسطيني من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو بالحالة العكسية، ناهيك عن المعاناة وفرض القيود الإسرائيلية ذات التكلفة المالية كثبات وجود لها ولعائلتها في القدس، مما انعكس على تهديد وحدة الأسرة الفلسطينية في القدس وتشتيت الأفراد، وضياع حقوق النساء ما بين القوانين المدنية الإسرائيلية والقوانين المعمول بها في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكانت هذه المشاركات قد حصلت على هامش أعمال مجلس حقوق الإنسان الجلسة 39 في جنيف، ومن خلال لقاءات مع أعضاء من برلمان الاتحاد الأوروبي في مدينة بروكسل وفريق من وزارة الخارجية البلجيكية وعدد من المنظمات الدولية غير الحكومية وأسبوع النساء السلام والأمن بمناسبة مضي 18 عاماً على إصدار القرار الأممي 1325 في نيويورك.

## النشرة نصف السنوية - العدد الرابع ( تموز - كانون أول 2018)

مفتاح" ولجنة "وفاق" للجان المصالحة الوطنية تعقدان جلسة حوار موسعة حول ملفات المصالحة



في إطار سعي "مفتاح" لوضع أجندة المرأة السلام والأمن ضمن الحوارات المتعلقة بملفات المصالحة الوطنية، عقدت "مفتاح" ولجنة الظل "وفاق" للجان المصالحة الوطنية جلسة حوار موسعة حول ملفات المصالحة الوطنية، تم خلالها عرض أوراق حفائق عكست مواطن إقصاء واستبعاد النساء من ملفات المصالحة الثلاث؛ الحريات، المصالحة المجتمعية، وملف منظمة التحرير الفلسطينية. حيث عملت "مفتاح" على دعم لجنة (وفاق) النسوية في بلورة أوراق حفائق تناولت الملفات الثلاث، واستندت فيها إلى بيانات مؤثرة تناولتها تقارير "مفتاح" والمؤسسات الحقوقية التي ثمنت انتهاكات لحقوق الإنسان، وسلطت الضوء على صوت النساء ضمن مكونات المجتمع الفلسطيني الذي تعرض للإقصاء والتهييش خلال فترة الانقسام، من خلال اللقاءات المعمقة مع المجتمع المحلي في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، حيث سلطت الضوء على رؤيتهم لواقع الفلسطيني خلال فترة الانقسام الفلسطيني. واعتبرت الجلسة التي شارك فيها مسؤولو ملفات المصالحة الثلاث، فرصة للاستماع والنقاش؛ منصة لمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة بالعقبات والتحديات التي تواجه عمل اللجان المختصة بمتابعة ملفات المصالحة الوطنية، والتي تقف عائقاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، والتي في مجملها عكست غياب الشارع الفلسطيني عنها.

### أهم التوصيات

#### ثالثاً

مطالبة منظمة التحرير في القيام بدورها في موضوعي المسائلة والمحاسبة، وتفعيل دور الفصائل والأحزاب المختلفة على هذا الصعيد، والدعوة إلى مراجعة سياسية موحدة تقوم على الشراكية السياسية الحقيقة، وتعديل آلية العمل الوطني لتنقolum على أساس الحوار.

#### ثانياً

ضرورة الاتفاق على مشروع وطني جامع، وإعادة النظر في إجراءات فرض العقوبات على قطاع غزة، واحترام الحقوق والحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنح الخطاب النسووي وسائل الضغط المناسبة على طرفي الانقسام.

#### أولاً

أهمية دور الأحزاب الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الاستبعاد والإقصاء الجندرى والطبقى والذي يلقى بظلاله على المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني متمثلاً بحالة من الاستقطاب والتشرذم للمجتمع الفلسطيني، وضرورة اتخاذ خطوات جدية مشتركة للوقوف في وجه الانقسام والحفاظ على المشروع الوطني.

دعماً لتوحيد خطاب النساء الفلسطينيات حول تفعيل اتفاقية (سيداو)...

"مفتاح" والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يعرضان ورقة حول توصيات اتفاقية سيداو 32:35، 30 في السياق الفلسطيني

عقدت "مفتاح" جلسة خاصة بحضور أعضاء من ائتلاف سيداو النسوی الأهلی، وعضوات الاتحاد العام للمرأة، تم خلالها مناقشة ثلاثة توصيات سيداو رقم (30)، و(32) و(35). لمواهمتها فلسطينياً كي تشكل هذه الورقة مرجعية تستند إليها الحركة النسوية الفلسطينية في الحوارات والمناقشات التي تعقد على المستويين المحلي والدولي للضغط بالمطالبة بتوفير الحماية للنساء الفلسطينيات في ظل الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات في فلسطين والشتات جراء الاحتلال والانقسام الداخلي، وانعكاس هذه التوصيات الثلاث على خصوصية النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال والتي من شأنها أن تعزز الخطاب النسوی في قضايا المرأة التي تشترك بها النساء الفلسطينيات مع الاحتلال الإسرائيلي والجهات ذات العلاقة من على المنابر الدولية. وجاءت أهم التوصيات كالتالي:



فيما يتعلق بالالتوصية العامة رقم (35): توسيع مفهوم الحماية للنساء ليشمل الجانب الاقتصادي والدعم المالي، والخروج باستراتيجية تدخل واضحة بآليات الحماية لها، والعمل على الضغط على صانعي القرار بالعمل على منظومة قوانين حامية.

أما فيما يتعلق بالالتوصيات العامة رقم (30) و(32): دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المختلفة للالتزام القانوني والأخلاقي تجاه حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية عموماً، وللنساء بشكل خاص، وملائحة ومساءلة دولة الاحتلال عن الانتهاكات الخطيرة لقواعد القانون الدولي وضرورة العمل على رفع نسبة مشاركة النساء في موقع صنع القرار.

## النشرة نصف السنوية - العدد الرابع (تموز - كانون أول 2018)

مناقشة معطيات أوراق حفائق متخصصة حول العنف الجنسي الموجه ضد المرأة واعداد دليل الصحة الإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي الموجه للأئمة والواعظين/ات والقيادات المجتمعية



ضمن مساعي "مفتاح" في "دعم حماية المرأة" عقدت مؤخراً جلسة سياسات مركزية في رام الله، حول العنف الجنسي (الاغتصاب، سفاح القربى، الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، التحرش في الحيز العام) على مستوى صانعي القرار في مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، وقيادات مجتمعية، وكان سبقها سلسلة من الجلسات الحوارية عقدت في محافظات الشمال والوسط والجنوب، للخروج بتصويبات حول ما تضمنته أوراق عمل متخصصة تناولت بيانات ومعطيات بخصوص هذا العنف الجنسي، وصولاً إلى ورقة سياسات عامة من شأنها الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي والتأكيد على وجود منظومة حقوقية حامية لحقوق المواطنين والمواطنات في المجتمع الفلسطيني ومنها الحقوق الصحية والإنجابية للمرأة الفلسطينية.

وتمحضت الجلسة عن مجموعة من التوصيات كان من أبرزها : إعادة النظر في القانون المتعلق بالتعامل مع قضايا العنف الجنسي المختلفة، بما يشكل حماية للنساء المعنفات، والتغلب على الإشكاليات القانونية التي ما زالت تشكل أهم التحديات التي تواجه الحكم بهذه القضايا. وضرورة سن قانون خاص للتعامل مع قضايا التحرش الجنسي في الحيز العام. كما تطرق التوصيات إلى الآليات والإجراءات المستخدمة في نظام التحويل ما بين القطاعين العام والخاص، وإشكالية التحويل التي ما زالت تشكل عائقاً أمام حماية المعنفات والناجيات من العنف، وضرورة التغلب عليها.



كما قامت "مفتاح" بإعداد الدليل الأول من نوعه عربياً "دليل الصحة الإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي" موجه للأئمة والواعظين/ات والقيادات المجتمعية حيث يهدف الدليل إلى تزويد الأئمة والواعظين/ات والقيادات المجتمعية بالمعلومات والإرشادات التي تعمل على توسيع معارفهم في موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، لتساندهم/ن في التوعية والإرشاد، وتقديم الرأي والاستعانة بجهة الاختصاص، والتحويل إليهم/ن وفق ما ينص عليه نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.

### جلسة استماع بعنوان: "التداعيات المحتملة لانهيار النظام العالمي على القضية الفلسطينية"

ضمن مساعي "مفتاح" في حشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية، نظمت المؤسسة جلسة استماع ونقاش خاص بعنوان: "التداعيات المحتملة لانهيار النظام العالمي على القضية الفلسطينية على ضوء تصريحات السيد أنطونيو غوتيرش في انطلاق أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة 73".

أدّرت الجلسة د. حنان عشراوي بحضور عدد من ممثلي المؤسسات الحقوقية والممثليات العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث ناقش المجتمعون خلال الجلسة التداعيات المحتملة لانهيار النظام العالمي على القضية الفلسطينية بالإضافة إلى سياسة الادارة الامريكية الجديدة التي تتميز بالعنصرية ويغلب عليها طابع سياسة القوة وما تشكله من حماية لإسرائيل في ظل غياب لادوات المسائلة لانتهاكات قرارات الشرعية الدولية وحماية مبادئ القانون الدولي وما يشكله ذلك من رفع للحماية عن الشعب الفلسطيني.



واختتمت الجلسة بالتأكيد على أنه بالرغم من ضعف المنظومة الدولية، واستقرار عدد محصور من الدول بالقوة للتحكم بشؤون العالم، إلا أن القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية هي السبيل الوحيد نحو الحرية والاستقلال. وعليه، يتوجب على جميع الجهات العمل على توظيف التغيرات القائمة في النظام الدولي للدفع قدماً بالقضية الفلسطينية وإيقانها على الأجندة العالمية. ومن هنا من الضروري العمل على إعادة ترتيب الأولويات، بما يضمن تضافر الجهود نحو إنهاء الاحتلال كقضية الأساسية للشعب الفلسطيني.

## النشرة نصف السنوية - العدد الرابع ( تموز - كانون أول 2018 )

### المخيم السنوي للقيادات الشابة



اختتمت "مفتاح" فعاليات مخيماً شتوياً سنوياً لـ 2018، بحضور أعضاء شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً، وممثل مجالس اتحاد طلبة الجامعات الفلسطينية والأطر الطلابية، حيث تمحورت فعاليات المخيم حول مراجعة وثيقة الشباب السياسية والخروج بخطة عملية لبرنامج دعم القيادات الشابة خلال السنتين القادمتين، والتي ترتكز على تدخلات هادفة تساهم في تحقيق التوجه الاستراتيجي لـ "مفتاح"، والمتعلق بتمكين القيادات الشابة من المشاركة في مراكز صنع القرار وإدماجهم في عملية صنع السياسات لوثيقة الشباب السياسية احتياجاتهم. وتحمّلت الخطة العملية حول تعزيز استخدام وثيقة الشباب السياسية كإطار للمبادئ العامة في عمل الكتل الطلابية داخل الجامعات الفلسطينية، واستهداف مجالس اتحاد الطلبة من خلال خطة عمل توافقية للضغط من أجل تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين والذي يعتبر المصلحة الجامعية للنهوض بواقع تمثيل الشباب ضمن أطر النظام السياسي الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير، وفتح باب الحوار بين الكتل الطلابية من جهة والهيئات القيادية داخل الأحزاب والفصائل الفلسطينية من جهة أخرى، وذلك لتفعيل القيم والآليات الديمقراطية في تجديد شرعيات الهيئات القيادية داخل الأحزاب وضمان تمثيل الشباب والنساء داخل هذه الهيئات في سبيل تعزيز مشاركة المكونات المجتمعية المختلفة ومناهضة الإقصاء والتمييز.

وعلى هامش المؤتمر عقدت جلسة بحضور ممثلي الأحزاب والفصائل الفلسطينية لمناقشة سبل تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين وتقديم المقترنات لإغفاء التدخلات الهدافة لتفعيل الاتحاد، لضمان تسريع استجابة الأطراف ذات العلاقة والوقوف أمام مسؤولياتها في وضع موعد محدد لعقد مؤتمر الاتحاد العام، والاتفاق على إطار زمني لإنجاز التحضيرات المتعلقة بعقد المؤتمر وتضمين التعديلات المقترنة على دستور الاتحاد حتى يتناسب مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة على الساحة الفلسطينية.

### إصدار تقرير مؤشر العدالة الضريبية

أصدرت "مفتاح" تقرير مؤشر العدالة الضريبية في فلسطين، والهدف إلى تزويد الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني بالتحليل الكمي والتوعي لجميع مكونات النظام الضريبي الفلسطيني، وتقييم محددات العدالة الضريبية، وذلك بالتوافق مع منهجية الإطار المشترك للبحث، والذي تم تطويره بالتعاون مع مؤسسة "أوكسفام" و "شبكة العدالة الضريبية في أفربيقا". وتتضمن المنهجية 6 فئات رئيسية قدم على أساسها تحليل شامل ومتعدد الأبعاد للنظام الضريبي في فلسطين، وهي: نظام الضريبة التصاعدي، الإيرادات الضريبية والتهرب الضريبي، الإدارة الضريبية الفاعلة، الإنفاق العام على القطاع الاجتماعي، معايير الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي، والإعفاءات الضريبية.

يعتبر تقرير مؤشر العدالة الضريبية الأول من نوعه في فلسطين، كما ويعتبر أداة فريدة من أدوات المناصرة لما يحتويه من أدلة قوية مستندة إلى بحث علمي رصين، وتسليط الضوء على السياسات والمارسات التي تؤثر على عدالة النظام الضريبي، بالإضافة



إلى تقديم توصيات مرتبطة باقتراح سياسات من شأنها أن تساهم في تحسين عدالة النظام الضريبي وتدعم مبدأ التصاعدية وتطوير الكفاءة الإدارية للنظام الضريبي. واعتماداً على نتائج هذا التقرير تسعى "مفتاح" إلى فتح باب الحوار مع الأطراف الرسمية ذات العلاقة، خاصة وزارة المالية والإدارات الضريبية العامة، بالشراكة مع الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، لجهة الضغط باتجاه تبني سياسات ضريبية تساهم في تحسين عدالة وأداء النظام الضريبي الفلسطيني، لضمان الحفاظ على عدم المساس بالحقوق المدنية والاجتماعية للفئات المجتمعية وخاصة المهمشة منها.

## النشرة نصف السنوية - العدد الرابع (تموز - كانون اول 2018)

إصدارات "مفتاح" خلال العام 2018



### نشرات خاصة:

\* موازنة المواطن - 2018  
وزارة التربية والتعليم العالي

\* موازنة المواطن 2018 -  
وزارة الصحة

\* موازنة المواطن 2018 -  
وزارة التنمية الاجتماعية

### دراسات نوعية:

\* تقرير تحليلي حول انتهاكات حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات الاجتماعية والأمنية في قطاع غزة أثناء الانقسام

\* تقرير مؤشر العدالة الضريبية

\* الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي من منظور العدالة الاجتماعية

\* العبء الضريبي من منظور العدالة الضريبية

\* تقرير التسلسل الزمني لتطبيق قرار 1325 في فلسطين 2000 - 2018 (PDF)

\* دليل الصحة الإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي موجه للأنثمة والواعظين/ات والقيادات المجتمعية

\* تجربة القيادة التحولية في فلسطين - توثيق تجارب المرافقة لقيادات النسوية الوعادة

\* دراسة توثيقية تحليلية لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

\* دليل إرشادي: الدليل الإرشادي لإعداد موازنة المواطن في وزارة المالية والتخطيط

### حقائق وأرقام

ترى "مفتاح" أن عرض المعلومات الدقيقة هو جزء أساسي من مهمتها. إن الحقائق والأرقام التي تعرضها "مفتاح" تقدم معلومات محددة عن مواضيع تتعلق بالواقع الفلسطيني، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بحيث تستعرض هذه المواد مجموعة من الحقائق والإحصائيات والمعلومات عن مواضيع تتناول جوهر هذا الصراع. خلال الفترة الماضية تم إعداد:

- ورقة حقائق وأرقام حول الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (PDF)
- ورقة حقائق حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المصنفة (ج) (PDF)
- ورقة حقائق حول التحرش الجنسي، سفاح القربي والاغتصاب (PDF)
- ورقة حقائق حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي في القدس (PDF)
- ورقة حقائق وأرقام حول موازنة وزاراة الصحة للأعوام 2016-2017-2018 (PDF)
- ورقة حقائق وأرقام حول موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء (PDF)
- ورقة حقائق وأرقام حول وزارات القطاع الاجتماعي في فلسطين والإنفاق الفعلي للسنوات 2016 و 2017 و 2018 (PDF)

### في ضيافة "مفتاح"

تعمل "مفتاح" على نشر مقابلات مع شخصيات قيادية وسياسية تناقش من خلالها التطورات والأوضاع الراهنة على الساحة السياسية الفلسطينية والتحولات في المسارات السياسية الدولية وتاثيرها على القضية الفلسطينية.

وأجريت خلال نصف الثاني من العام 2018 اللقاءات الحوارية التالية:

\* د. عمر رحال:

مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس": تحدث عن السلم الأهلي وسيادة القانون في ظل تفاقم ظاهرة العنف وارتفاع معدلات الجريمة بما في ذلك جرائم القتل وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني ونسيجه الاجتماعي.

\* السيد سامي مشعش:

الناطق الرسمي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" ومدير الإعلام والاتصال: تحدث حول الضغوطات المالية التي توجه عمل وكالة الغوث بعد القرار الأمريكي بوقف المساعدات عنها.

\* د. هنية غانم:

الباحثة المتخصصة في علم الاجتماع السياسي، ومديرة مركز "مدار" الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: تحدثت عن قانون يهودية الدولة وتداعياته على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.